

## خلل التوازن اللبناني في العدد والسلاح نتيجة اخطاء الطائف والوصي على تطبيقه

### بقلم الوزير/ اللواء عصام ابو جمره

أولاً - في كل مرة يدافع فيها من تولوا وزارة أو نيابة أو مسؤولية من المسيحيين وغيرهم، عن اتفاق الطائف المرفوض لما فيه من شوائب وعيوب لم ولن تخلص لبنان من براثن الأخطبوط، ينددون ويمتنون بما أعطاه للمسيحيين من توازن عددي في النواب مع المسلمين رغم الفارق بالعدد. وعلى هذا نجيبهم:

- في الدول المتحضرة هذا خطأ في المبدأ الأساسي للنظام العام حيث الكفاءة هي الأساس لا الطائفة وعددها والعدد هو بالاعتراع والتصويت الإستفتائي على الأفضل لا وسيلة لغلبة طائفة على أخرى في تولي الوظائف أو فرض النفوذ أو في عدد النواب. وانطلاقاً من هذا الاعتبار كانت إحدى مآخذنا على اتفاق الطائف.

- وإذا كان لا بد من مجاراتنا أصحاب هذا المنطق ولو مرحلياً، فإننا لا نتفق معهم بتاتا في طريقة وضعه موضع التنفيذ وبهذا نسألهم :

كيف لهم أن يعتبروا في إحصاءاتهم العددية اللبنانيون فقط من هم موجودين على الأرض اللبنانية ويضيفوا إليهم من جنسهم من الغرباء دون وجهة حق. ويشطبون من لوائحهم كل لبناني موجود خارج من لبنان. ويحرمونه من لبنانيته وما يتبعها من حقوق في التصويت والمشاركة في الاستفتاء أقله في القرارات المصرية لبلده. وفي سوريا الشقيقة للسوري أينما وجد، له الحق في التصويت بواسطة سفارته كما للأميركي والجزائري وغيرهم.

ألا يكفي هذا لأن يكون عيباً في منطقهم ومستندهم الطائفي المتحيز لفرض هيمنة أو تحميل جميل. وكان هذا أيضاً من إحدى أسباب رفضنا للاتفاق المذكور. فلو أرادوا الحل العادل لكانوا أعطوا كل لبناني يحمل الجواز اللبناني بصرف النظر عن طائفته أينما وجد في العالم كالسوري الحق بالتصويت بواسطة سفارته. عندها لكان ربما ومرحلياً افتراضهم العددي مقبولاً من الجميع مهما كانت نتائج.

ثانياً- وفي كل مرة نطالب بخروج سوريا وجيشها من لبنان يحذروننا بالتهديد بسلاح المسلمين والفلسطينيين وغيرهم وخطره على الباقين من المسيحيين وباقي اللبنانيين من دعاة خروج سوريا وجيشها من لبنان. وهنا تظهر بساطة المنطق وسذاجته بالتناسي أن على سوريا أن تخرج وتأخذ معها السلاح الذي أدخلته أو دخل برضاها وعلمها إلى لبنان وأبقت مع بعضهم لغايات تخدم مصالحها. وتكف عن استعمال من سلحتهم ودعمهم في تصرفاتهم المخلة، لتبرير ضرورة بقائها، "المؤقت الدائم".

فيصبح الجيش اللبناني مسؤولاً وقادراً على ضبط الأمن وفرضه بملاحقة المعتدين وحماية المواطنين ولا تبقى غلبة لفئة على أخرى بفعل التفرد بسلاحها. وتصبح الديمقراطية قابلة للتطبيق في ظل حرية الفرد بصرف النظر عن كل الاعتبارات التخويفية الأخرى .

في ٢٠٠٢/٠٨/١٣